جامعة باجي مختار– عنابة

Université Badji Mokhtar– Annaba

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion

قسم الجذع المشترك

# المحور الثامن في المادة التعليمية مدخل للاقتصاد:

# النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

من إعداد الأستاذة بونعيجة نجوى

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك(المجموعة C)

السنة الجامعية: 2025/2024

## تمهيد:

تبعا لظهور النظرية الاقتصادية على يد المدرسة الكينزية والنيوكينزية وما بعدها أصبحت الحاجة إلى السياسة الاقتصادية ضرورة حتمية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فلكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها، وهي في ذلك تسند إلى سياسة اقتصادية عامة من أجل بلوغ تلك الأهداف.

من مكونات السياسة الاقتصادية نجد السياستين المالية والنقدية التي تمثل أحد الركائز الأكثر دعامة لها وغالبا ما تضع الدولة أهدافا لسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين.

## أولا- مفهوم السياسة الاقتصادية:

تعرف السياسة الاقتصادية كمجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، كما أنها مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة.

وباعتبار أن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن نظام قرارات، فإنها تجمع بين جملة من العناصر التي ترتبط فيما بينها مشكلة الإطار الرئيسي الذي تقوم عليه السياسة الاقتصادية والذي يحدد آلية عملها في الواقع الإقتصادي، حيث تبرز هذه العناصر في:

أ) **الأدوات:** هي عبارة عن المتغيرات التي تظهر في شكل إجراءات ووسائل تستخدم في استهداف المتغيرات الهدفية، حيث أنها تبرز كمتغيرات خارجية تخضع للتحكم المباشر من طرف صناع القرار، وقد تكون إما أدوات اقتصادية كلية كعرض النقود وحجم الإنفاق العام، أو أدوات اقتصادية جزئية كمعدل الضريبة أو معدل الأجر الحقيقي.

ب) **الأهداف:** هي عبارة عن جملة المتغيرات الداخلية التي يسعى لتحقيقها من خلال السياسة الاقتصادية، حيث أنها تسمى ب"المتغيرات الهدفية"، وهي المتغيرات التي تحدد مستوى رضا و إشباع صناع قرار السياسة الاقتصادية، حيث أنها تقسم في الغالب إلى:

- متغيرات هدفية نهائية تمثل الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية كـ :معدل النمو، معدل البطالة ومعدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات.
- متغيرات هدفية وسيطية: وتعتبر كقناة وسيطة لنقل الأثر الذي ينتج عن الأدوات إلى المتغيرات الهدفية النهائية، وذلك سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث أنها تبرز كمؤشرات يستند إليها صناع القرار في تقييم مدى إمكانية تحقق التأثير المرغوب فيه للأدوات على المتغيرات النهائية أم لا، ومن ثم توفر إمكانية تعديل المسار وتصحيح الخلل إن وجد. فقط لحركة المتغيرات الهدفية النهائية.

ج) **الإطار المؤسساتي:** إن وضع السياسة الاقتصادية يكون في شكل اختيار الأدوات التي تمكن من

تحقيق الأهداف المرجوة تحت ما يسمى ب"الإطار المؤسساتي"، الذي يؤثر بشكل مباشر على توازنات السوق وفعالية أدوات السياسة الاقتصادية،فالإطار المؤسساتي هو القيود التي ابتكرها الإنسان والتي تنظم التفاعل البشري، وتتكون من قيود رسمية( قواعد وقوانين ودساتير )وقيود غير رسمية( كالعادات والتقاليد وهي قواعد تحكم السلوك المجتمع).

## ثانيا- مبادئ السياسة الاقتصادية:

تقوم السياسة الاقتصادية على المبادئ التالية:

- ✓ **التساوي العددي بين الأدوات والأهداف:** يجب أ ن تستهدف كل أداة من أدوات السياسة
الاقتصادية هدفا وحيدا تسعى لتحقيقه، ومن ثم ضرورة أن يتساوى عدد الأهداف مع عدد أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيقه.
- ✓ **كفاءة الأداة بالنسبة للهدف** : إن صناع قرار السياسة الاقتصادية عليهم أن يختاروا في سبيل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية الأداة المناسبة والأكثر قدرة على ذلك مقارنة ببقية الأدوات.
- ✓ **التناسق :** إن اختيار أداة معينة لتحقيق مستوى مرغوب من هدف ما لا يجب أن يكون في معزل
عن بقية الأدوات الموضوعة لتحقيق أهداف أخرى،فالتنسيق بين مختلف الأدوات المختارة سواء من ناحية قيمتها أو نوعيتها يمكن من تفعيل قرارات السياسة الاقتصادية.
- ✓ **واقعية الأهداف:** إن تحديد الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلل جملة أدوات السياسة الاقتصادية يتطلب ضرورة أن يراعى فيها واقع الاقتصاد المعني من حيث ظروفه ومواردة.

## ثالثا- أهداف السياسة الاقتصادية:

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي .
- ✓ تخفيض معدل البطالة.
- ✓ تخفيض معدل التضخم.
- ✓ تحقيق توازن ميزانية الدولة.
- ✓ تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

وكل ذلك يصب في نهاية المطاف في هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

## رابعا- أنواع السياسات الاقتصادية:

- ✓ **سياسة ظرفية:** تهدف الى استرجاع التوازنات المالية و هي قصيرة المدى و اثارها كمية .
- ✓ **سياسة الضبط:** تسعى إلى المحافظة على التوازن العام كخفض التضخم والبحث عن التوظيف.
- ✓ **سياسة الإنعاش**: تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدمة عجز الموازنة و تسهل القروض ( فكرة كينزية).

✓ **سياسة الانكماش**: تهدف إلى تقليص من ارتفاع الاسعار عبر وسائل تقليدية مثل الاقتطاع، تجميد الأجور...
✓ **سياسة التوقف ثم الذهاب**: تتميز بالتناوب والتسلسل لسياسة الانعاش ثم الانكماش التي اعتمدت في بريطانيا.
✓ **سياسة هيكلية**: طويلة المدى تهدف لتغيير وتكييف هيكل وبنية الاقتصاد ليتماشى مع المحيط الدولي حيث يكون تدخل الدولة من خلال تأطير اليات السوق، الخوصصة، سيادة القانون،المنافسة، تنمية دعم التكوين، دعم البحوث.

## خامسا- هيكل السياسة الاقتصادية :

يشمل هيكل السياسة الاقتصادية: السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة التجارة الدولية، سياسة الاستثمار وسياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي، وسوف يتم التركيز على سياستين المالية والنقدية.

## I. السياسة المالية:

### ➢ مفهوم وأهداف السياسة المالية:

مع اتساع دور الدولة في الدور الاقتصادي، أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق الأهداف الآتية:
✓ **التوازن المالي:** والمقصود الاستخدام الأمثل لموارد الدولة مع تحقيق استقرار الأسعار .
✓ **التوازن الاقتصادي:** ومعناه التوصل إلى حجم الإنتاج الأمثل بالتوازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص بشكل يضمن زيادة الناتج الوطني.
✓ **التوازن الاجتماعي:** الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد برفع مستوى دخولهم للأفراد وتحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
✓ **التوازن الخارجي**: توازن ميزان المدفوعات.

### ➢ أدوات السياسة المالية:

أدوات السياسة المالية هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين، وتتكون:

1) **الإيرادات العامة:** وتتمثل في مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية، وتعتبر الضرائب من أهم الإيرادات التي تتحصل عليها الحكومة والتي تعتمد عليها في تغطية الإنفاق العام، إلى جانب القروض العامة، الضرائب والرسوم، أموال الدومين وإيرادات عامة أخرى.
2) **الإنفاق العام:** وتعبر عن جميع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات المجتمع، ويزداد الإنفاق العام كلما زاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واتساع الدور الاجتماعي والتغير السياسي.

3) **الموازنة العامة للدولة:** والتي تعتبر أول أداة رئيسية والتي بإمكانها تحقيق الأهداف، وتعرف على أنها وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإيرادات والمصاريف المقدرة للدولة لفترة قادمة، وتعمل على قواعد أساسية وهي السنوية، الوحدة، الشمول، عدم التخصيص وقاعة التوازن وتمر بعدة مراحل وتكون في شكل مهيكل ومبوب.

### ➢ أقسام السياسة المالية:

وقد تكون السياسة المالية للدولة سياسة :

✓ **توسعية**، تستخدمها الحكومة لزيادة مستوى الطلب الكلي(برفع النفقات العامة أو/و خفض الضرائب) في حالة الانكماش الاقتصادي ، فقد أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية العامة، ويموّل هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوّسع في الإصدار النقدي.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي، يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

✓ **انكماشية**، تستخدمها الحكومة لخفض الطلب الكلي(خفض النفقات العامة أو/ وزيادة الضرائب) في حالة وجود تضخم مرتفع في الاقتصاد، فعندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع، لذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحدّ من التضخم، وبالتالي، تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، من خلال إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة.

## II. السياسة النقدية:

### ➢ مفهومها وأهدافها:

السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من القواعد، الوسائل، الأساليب، الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في فترة زمنية معينة، أهم هذه الأهداف ما يلي:

✓ **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** وتتمثل مهمة السلطة النقدية في احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها.

✓ **تحقيق الاستقرار النقدي:** ويكون بتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي.

✓ المساهمة في **تحقيق توازن ميزان المدفوعات** وتحسين قيمة العملة.

✓ **المساهمة في تحقيق هدف التشغيل الكامل:** وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لهدف الزيادة من الطلب الفعال، ومن ثم يزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني .

✓ **المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع**: ويرتبط بتحقيق هدف التشغيل الكامل.

## ➢ أدوات السياسة النقدية:

تتميز السياسة النقدية التقليدية بثلاثة أدوات رئيسية هي:

1)**سياسة السوق المفتوحة :**عمليات السوق المفتوحة هي عمليات بيع وشراء السندات الحكومية قصد التأثير في عرض النقود، فعندما يريد البنك المركزي توسيع المعروض النقدي( في حالة انكماش الاقتصاد)، فانه يشتري الأوراق المالية الحكومية من البنوك مما يعني إتاحة مزيد من السيولة لها قصد إقراضها وبالتالي المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد وانتعاشه، أما عندما يريد البنك المركزي الحدّ من العرض النقدي( في حالة التضخم)، فإنه يبيع السندات الحكومية في السوق المالي لصالح البنوك، مما يعني أنه يمتص منها جزءا من السيولة قصد الحدّ من القروض التي تمنحها بما يسمح بتخفيض معدل التضخم.

2)**سياسة الاحتياطي الإجباري**: يحدّد البنك المركزي نسبة الاحتياطي المطلوبة على جميع البنوك فيما يخص الودائع التي تتلقاها، حيث أن البنك مطالب عند تلقيه وديعة أن يحتفظ بجزء منها في حسابه الخاص لدى البنك المركزي، ففي حالة رغبة البنك المركزي الحدّ من العرض النقدي، يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإجباري قصد الحدّ من قدرة البنك على خلق نقود الودائع عن طريق ما يعرف بمضاعف الودائع.

3)**سياسة سعر الخصم:** معدل الخصم هو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي عندما يقرض أموالا لبنوك أخرى، يؤثر معدل الخصم على المعروض النقدي لأنه يحدد الاحتياطيات المتاحة للبنوك للإقراض، عندما يرفع البنك المركزي سعر الخصم تميل البنوك إلى اقتراض أموال أقل من البنك المركزي مما يخفض من سيولتها وبالتالي قدرتها على الإقراض، ويحدث العكس عندما يتم تخفيض معدل الخصم، تقترض البنوك المزيد من الأموال من البنك المركزي وتزيد من السيولة لديها للإقراض.

## ➢ أقسام السياسة النقدية:

✓ **توسعية:** زيادة العرض النقدي في حالة الركود الاقتصادي أي الانكماش، إذ يقوم البنك المركزي إما تخفيض سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشتريا في سوق الأموال النقدية.

✓ **انكماشية:** تخفيض العرض النقدي في حالة وجود تضخم، حيث يقوم البنك برفع سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي أو الدخول بائعا في سوق الأوراق النقدية،هذه الأدوات

تحدّ من قدرة البنوك من منح الائتمان وخلق الودائع و منه تخفيض العرض النقدي و منه ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض حجم الاستثمار.

## III. التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية:

يعد التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين النقدية والمالية أو بين وسائل وأهداف كل سياسة على حدى.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية:

1)في حالة وجود ضغوط تضخمية، والتي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير لإعادة التوازن بين هذين المتغيرين كالتالي:

يقوم **البنك المركزي(السلطة النقدية)** بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق الكلي ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان البنكي الذي تقدمه البنوك التجارية إلى الأفراد والمؤسسات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية أو القيام بالاقتراض من الأفراد بطرح السندات الحكومية بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، ومنه تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

أما **السلطة المالية** فتقوم بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخول، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب والتخفيض من حجم الإعانات.

2) في حالة وجود **ركود اقتصادي**، فإن السياستين المالية والنقدية تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة إجراءات وتدابير تكون عكس ما اتخذ من إجراءات في فترات وذلك على النحو التالي:

يقوم **البنك المركزي** بتوسيع الائتمان و بالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي، إضافة إلى استخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي كتخفيض سعر إعادة الخصم.

تعمل **السياسة المالية** على زيادة الإنفاق الحكومي والجاري والاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي، كما تلجأ إلى تخفيض الضرائب الرفع من الإعانات الحكومية لزيادة حجم الطلب الكلي.

إن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية والسياسة النقدية هو هدف مشترك يتمثل في زيادة الطلب الكلي، الإنتاج، التشغيل والدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو

الرواج الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي، لذا من الضروري التنسيق والملائمة بين السياسة المالية والسياسة النقدية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه.